المحور الأول: مدخل إلى تاريخ النظم

أولاً-تعريف القانون:

1-التعريف اللغوي للقانون:

يرجع أصل كلمة قانون إلى اللغة اليونانية، فهي كلمة معربة أخذت من الكلمة اليونانية kanun أو من الكلمة اللاتينية kanon، ومعناها العصا المستقيمة، ولهذه الكلمة في هاتين اللغتين معنى مجازي يدل على القاعدة أو النظام أو المبدأ أو الاستقامة في القاعدة القانونية.

وعلى الرغم من الأصل اليوناني لهذا اللفظ الدال على الاستقامة، فإن اللغات اختلفت في استخدام اللفظ الدال على الاستقامة، فاستخدمت كلمات أخرى تدل على نفس المعنى، فاستخدمت اللغة العربية لفظ قانون، واستعملت اللغة الفرنسية كلمة droit، واستعملت اللغة الإنجليزية مصطلح law، واستعملت اللغة الإيطالية كلمة diritto.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات في اللفظ، فإن كلمة قانون تحمل معنى الاستقامة، وتستخدم كمعيار لقياس مدى احترام الفرد لما تأمر به القاعدة القانونية، أو تنهاه عنه أو انحرافه عن ذلك، فإذا هو سار وفقا لمقتضاها كان سلوكه مستقيما كالعصا، وإن هو تمرد على حكمها كان سلوكه منحنيا غير مستقيم.

2-التعريف الاصطلاحي للقانون:

يعبر لفظ القانون بمعناه العام في كل العلوم على النظام والاستقرار والعلاقة الثابتة والدائمة بين الظواهر، أي تكرار حدوث الظاهرة كلما توافرت مسبباتها، ويقصد في اصطلاح القانونيين أنه مجموعة القواعد التي تنظم علاقات أفراد الجماعة البشرية بهدف إقامة نظام اجتماعي معين، وتكون مقترنة بجزاء يكفل احترام تطبيقها .

والغرض من هذه القواعد يتمثل في أمرين يتمثل الأول في تنظيم الأعمال في المجتمع بأن يصبح كل فرد يعرف ماله من حقوق وما عليه من واجبات تجاه غيره من الأشخاص، في حين يتمثل الأمر الثاني في تنظيم علاقات الناس فيما بينهم؛ لأن القانون يطبق على مجموعة من الأفراد، وليس على شخص يعيش بمفرده، وهؤلاء الأشخاص مجبورون على احترام القانون؛ إذ لو خالف أي أحد منهم القواعد القانونية لتعرض لجزاء على قدر فعله، ذلك أن الجزاء هو الذي يفرق بين القواعد القانونية والقواعد الأخرى؛ إذ لا يطلق اسم قانون على القواعد التي لا تكون مقترنة بالجزاء المقرر عند مخالفتها، ومثال ذلك القواعد الأخلاقية .

ثانياً– مفهوم تاريخ القانون:

1– تحديد المقصود بتاريخ القانون:

يقصد بتاريخ القانون دراسة تطور النظم القانونية عبر مراحل التاريخ المختلفة للحضارات، ذلك أن أي قاعدة قانونية تنظم شؤون المجتمع لابد أن يكون لها جذور وأصول تاريخية، ولغرض فهمها بصورة سليمة لابد من الاطلاع على هذه الأصول التاريخية وتتبع نشأتها وتطورها، ولهذا فإن المقصود بتاريخ القانون هو دراسة تطور الأفكار والمبادئ القانونية لدى الجماعات الإنسانية الأولى التي تكونت فيها النظم القانونية؛ كنظام الزواج ونظام الملكية ونظام الجرائم والعقوبات، والوقوف على مراحل تطورها خلال مختلف المراحل حتى الوقت الحاضر.

2–أهمية دراسة تاريخ القانون:

لم تبرز هذه الأهمية إلا في مطلع القرن العشرين، خاصة عندما عقد مؤتمر دولي بباريس سنة 1900 أكد فيه الباحثون على مدى أهمية هذه الدراسة، ومن جراء ذلك أصبحت لمادة تاريخ القانون مكانة هامة في نطاق علم القانون، الذي يعتبر حاليا جزءا لا يتجزأ منه، وتتمثل هذه الأهمية في:

–تظهر الغاية من دراسة تاريخ القانون في فهم الأفكار والقواعد القانونية النافذة وأسلوب تطورها، فالرجوع إلى الماضي أمر مهم في فهم القانون الوضعي، بل إن القانون الوضعي الحالي سيصبح في وقت لاحق تاريخا لن تفهم قوانين المستقبل بغير الرجوع إلى أحكامه.

-تعد دراسة تاريخ القانون أداة لمساعدة الباحث على الإلمام بمختلف المجتمعات والحضارات مع استخلاص مستواها الحضاري، خاصة من خلال مقارنة الشرائع القديمة، كما يمكنه من الاطلاع على جوانب دراسية أخرى كالجانب الاقتصادي والاجتماعي والديني، أي الظروف التي نشأت فيها القوانين والمؤثرات التي أدت إلى تحسينها وانتشارها .

-إن دراسة تاريخ القانون ترتبط بالاكتشافات الأثرية التي تظهر الحقائق العلمية عن الشعوب وتبين مدى هذا التطور والتنظيم للمجتمع الإنساني، وهذا واضح من خلال اكتشاف الشرائع العراقية القديمة في بلاد ما بين النهرين لا سيما الاكتشافات المتعلقة بشريعة حمورابي

-تعتبر دراسة تاريخ القانون بمثابة أداة لفهم واستيعاب الشرائع والنظم الحالية إما باعتبارها نتيجة لنظم سابقة، وإما لأنها تتضمن في ثناياها قواعد قانونية قديمة كالدفاع الشرعي.

-إن دراسة تاريخ القانون يكشف فضل الشعوب القديمة على المجتمع الحديث، ذلك أن بعض من القواعد القانونية التي ابتكرها الفكر القانوني في المجتمعات القديمة ماتزال دون تغيير في الوقت الحاضر، ومن ذلك دور القوة القاهرة في والمسؤولية الطبية، ومسؤولية حارس الحيوان واستحالة تنفيذ الالتزام والتي ترجع أصولها إلى شريعة حمورابي .

-تعد دراسة تاريخ القانون وسيلة لمعرفة تطور النظم القانونية وأسباب هذا التطور، ومن هنا يكتشف الباحث أصل وأصالة بعض النظم القانونية، ويمكنه تصور مصيرها في المستقبل.

- كما تعد دراسة تاريخ القانون المخبر الذي يستقي منه المشرع تجارب الماضي لتحديد الطريق الذي سينتهجه بغية تحسين القواعد و النظم القانونية وتطويرها .

3-مضمون مادة تاريخ النظم:

تتضمن مادة تاريخ القانون نوعين من الدراسة : دراسة تاريخ المصادر التاريخية ودراسة النظم القانونية.

أما تاريخ المصادر فهو ما يهدف إلى معرفة القاعدة القانونية وتطورها عبر العصور المختلفة، وقد نشأت هذه المصادر إما عن عرف درج عليه الناس في علاقاتهم وحياتهم، أو عن تشريع صادر عن هيئة تشريعية، أو عن قضاء استقرت عليه المحاكم

في قطر من الأقطار، أو عن فقه ناتج عن استنباط القواعد القانونية، أو عن أوامر أو تقاليد دينية توارثها الخلف عن السلف وأصبحت راسخة في أذهان الناس.

وأما النظم القانونية فهي عبارة عن مجموع القواعد التي تنظم علاقة معينة من العلاقات القانونية؛ سواء تنتمي إلى القسم العام كنظام الحكم، وما يحتوي عليه من أنظمة أخرى متعلقة بالسياسة و القضاء، أو تنتمي إلى القسم الخاص كنظام الملكية أو نظام الأسرة، كما أن هذه الأنظمة قد تتدرج هرميا إذا كانت تحمل في ثناياها جملة من نظم أخرى مثل نظام الزواج ونظام الإرث الداخلة في نطاق دراسة نظام الأسرة.